

إمكانية تطبيق نظام الدولار الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدينار الجزائري

Possibility of Applying the official dollarization Regime as an Alternative to the Managed Float Regime in Algeriaعزي خليفة¹، غربي العيد²¹ جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، k.azzi39@gmail.com² جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، laido2009@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/06/14

تاريخ القبول: 2019/06/10

تاريخ الاستلام: 2019/04/10

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل شروط تبني نظام الدولار الرسمية الذي يعتبر من أهم ترتيبات أنظمة أسعار الصرف الثابتة، وإسقاطها على خصائص الاقتصاد الجزائري لمعرفة إن كان يمكن تبنيه واعتباره أفضل بديل لنظام التعويم المدار في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر يمكن لها تبني نظام الدولار خصوصاً في ظل وجود احتياطات صرف كبيرة ومستويات تضخم منخفضة، ووجود شريك تجاري رئيسي تتم معه المعاملات التجارية بأكثر من 50% وهو: الاتحاد الأوروبي، وبالتالي اعتماد عملة الأورو لتكون هي العملة الرسمية في الجزائر لن يواجه أي مشاكل.

الكلمات المفتاحية: نظام الدولار الرسمية، أنظمة سعر الصرف الثابتة، مقرر الملاذ الأخير، المصادقية، الانفتاح التجاري، احتياطات الصرف، ضريبة التضخم.

تصنيف JEL : E31, E42 .

Abstract:

This paper aims to study and analyse the conditions of adopting the official dollarization regime, which is considered one of the most important arrangements of fixed rate exchange regimes, and dropping it on the characteristics of the Algerian economy to see if it can be adopted and considered the best alternative to the floating regime in Algeria.

The study concluded that Algeria can adopt the official dollarization regime, especially in the presence of large exchange reserves and low inflation levels, and the presence of a major trading partner with which trade transactions are more than 50%: the European Union. Therefore, the adoption of the euro currency as the official currency in Algeria will not face any problems.

Key words: Official dollarization regime, Fixed exchange rate regimes, Lender of last resort, Credibility, Trade openness, Exchange reserves, Inflation tax.

Jel Classification Codes : E31, E42.

Résumé :

Le présent document a pour objet d'étudier et d'analyser les conditions d'adoption du système de dollarisation officielle, qui est l'un des dispositifs les plus importants pour les régimes de taux de change fixes, et comparez-les avec les caractéristiques de l'économie algérienne pour voir si elle peut être adoptée et considérée comme la meilleure alternative au système flottant en Algérie.

L'étude a conclu que l'Algérie peut adopter le système de dollarisation, en particulier en présence de réserves de change importantes et de faibles niveaux d'inflation, ainsi que de la présence d'un partenaire commercial majeur avec lequel les transactions commerciales représentent plus de 50%: l'Union européenne, et l'adoption de l'euro en tant que monnaie officielle en Algérie ne posera donc aucun problème.

Mots clés : Système de dollarisation officielle, Régimes de taux de change fixes, Prêteur en dernier ressort, Crédibilité, Ouverture commerciale, Réserves de change, Taxe à l'inflation.

Codes de classification de Jel: E31, E42.

1. مقدمة:

بعد انتهاء العمل بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف منذ حوالي أربعين عاماً، ومع تزايد التكامل في التجارة العالمية وأسواق رأس المال، أدى ذلك إلى ظهور مشكلات جديدة وظهرت معها حلول جديدة لمسألة نظام الصرف الأفضل الذي يعمل على تعزيز أهداف التنمية في كل بلد، وأحد هذه الحلول: نظام الدولار الرسمية، الذي يساهم في جذب المصدافية وتعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

الجزائر باعتبارها دولة انتقلت من نظام التثبيت إلى سلة عملات إلى نظام التعميم المدار لسعر صرفها مازالت تواجه الكثير من الصدمات الداخلية والخارجية، ابتداء من تدهور قيمة الدينار إلى أزمات انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تآكل الاحتياطيات، لهذا فقد أصبحت بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في نظام الصرف القائم وتغييره بنظام آخر يتماشى مع خصائص الاقتصاد الجزائري، وأحد هذه الأنظمة البديلة التي من شأنها أن تعيد لنظام سعر الصرف مصداقيته هو: نظام الدولار الرسمية.

سوف نقوم بتحليل هذا النظام ومن ثم إسقاط شروط تبنيه على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: هل الاقتصاد الجزائري يتوفر على شروط تبني نظام الدولار الرسمية؟.

لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: لا يتوفر الاقتصاد الجزائري على شروط تبني نظام الدولار الرسمية، من أجل اختبار هذه الفرضية فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف نظام الدولار الرسمية وشروط تبنيه، المنهج التحليلي وذلك من خلال مقارنة الإحصائيات الاقتصادية الجزائرية بشروط نظام الدولار الرسمية ومن ثم تحليل النتائج واتخاذ القرارات.

وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذه الورقة إلى محورين:

- مقاربات منهجية وعلمية حول نظام الدولار Dollarization

- شروط تبني نظام الدولار الرسمية واختباره كبديل لنظام التعميم المدار للدينار الجزائري

2. مقاربات منهجية وعلمية حول نظام الدولار Dollarization :

بعد انتهاء العمل بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة منذ حوالي أربعين عاماً، ومع تزايد التكامل في التجارة العالمية وأسواق رأس المال، أدى ذلك إلى ظهور مشكلات جديدة وظهرت معها حلول جديدة لمسألة نظام الصرف الأفضل الذي يعمل على تعزيز أهداف التنمية في كل بلد. وأحدث هذه الحلول هي الدولار الكاملة الذي يتخلى البلد المعني بمقتضاها رسمياً عن عملته، ويعتمد عملة أكثر استقراراً لبلد آخر كعملة قانونية له، وهي في الغالب الدولار الأمريكي.

1.2. مفهوم الدولار:

يتم التمييز بين نوعين من الدولار: الدولار الرسمية أو الكاملة، والدولرة غير الرسمية أو الجزئية.

تعرف الدولار الكاملة أو الرسمية بأنها: " اعتماد عملة أجنبية كعملة قانونية؛ وبالتالي، تصبح العملة الأجنبية وسيلة المعاملات المصرح بها كمخزن للقيمة ووحدة للحساب " (Uzun, 2005, p. 4).

وتعرف أيضاً بأنها: " تغيير في النظام النقدي باعتماد عملة أجنبية توفر قاعدة قوية ومطرقة للنمو الاقتصادي، ويمكن أن ينظر إليها على أنها التغيير المؤسسي الذي لا رجعة فيه نحو انخفاض معدلات التضخم، والمسؤولية المالية والشفافية" (Anurag, 2012, p. 8).

أما الدولار غير الرسمية فهي " التداول المشترك للعملة الأجنبية - عادة الدولار - واستخدامها كوسيلة للدفع وكمستودع للقيمة، بالتوازي مع العملة الوطنية " (Cartas, 2010, p. 57).

حسب Berg and Borensztein فإن الدولار غير الرسمية هي: " الاستخدام العفوي في بلد ما للدولار الأمريكي جنباً إلى

جنب مع عملته المحلية في معاملاته المالية " (Berg & Borensztein, 2000, p. 38).

الدولة غير الرسمية قد تتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال، بما في ذلك: (أ) سندات بالعملة الأجنبية أو الأصول غير النقدية الأخرى؛ (ب) العملة النقدية الأجنبية، سواء كان امتلاكها قانوني أو غير قانوني؛ (ج) ودائع العملات الأجنبية في البنوك المحلية؛ (د) ودائع العملات الأجنبية في البنوك الأجنبية (Bogetic, 2000, p. 181).

ومن المفيد التمييز بين استبدال العملة، وهو استخدام النقد الأجنبي والودائع بالعملات الأجنبية في المقام الأول كوسيلة للدفع؛ واستبدال الأصول، وهو استخدام أصول العملات الأجنبية في المقام الأول كمخزن للقيمة؛ خبراء الاقتصاد يقولون بأن الدولة غير الرسمية ترتبط مع استبدال الأصول، لاسيما استبدال الودائع بالعملة الأجنبية للودائع بالعملة المحلية (Balino, 1999, p. 5).

درجة الدولة تقاس كالتالي: الودائع بالعملة الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي السيولة، حيث تتضمن إجمالي السيولة العرض النقدي والودائع بالعملة الأجنبية (Quispe-Agnoli, 2002, p. 3).

عند النظر في اختيار مثل هذا النظام لسعر الصرف ينبغي أن يكون مائلاً بالأذهان أمران:

- أن مصطلح "الدولة" إنما يعبر باختصار عن استخدام أية عملة أجنبية في أي بلد غير بلدها.
- إن معظم البلدان النامية - وكذلك بلدان التحول الاقتصادي على إثر اعتمادها لآليات السوق - تستخدم بالفعل شكلاً محدوداً وغير رسمي من أشكال الدولة. وهذه الدولة غير الرسمية إنما هي رد فعل لعدم الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم، ورغبة المقيمين في تنوع أصولهم وحمايتهم من مخاطر انخفاض قيمة العملة.

2.2. لماذا الدولة:

قد تبدو الدولة الكاملة من وجهة نظر أي بلد تعتبر عملته عملة صعبة إجراء أكثر راديكالية مما هو في الحقيقة. فاستخدام الدولار الأمريكي أو غيره من العملات الرئيسية منتشر بدرجة أو بأخرى في معظم البلدان النامية، ولاسيما في العقود المالية. والدولة الكاملة تعني اتخاذ الخطوة التالية بالانتقال من الدولة غير الرسمية المحدودة إلى الاستخدام الكامل والرسمي للعملة الأجنبية في جميع المعاملات. لكن لماذا الدولة؟ سوف نحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال النقاط التالية:

- **ضريبة التضخم The Inflation Tax** : ارتفاع وتغير معدل التضخم يعيق بشدة من قدرة العملات الوطنية لتعمل بكفاءة كمخزن للقيمة، ووحدة للحساب، ووسيلة للتبادل؛ ونتيجة لذلك، فإن البلدان ذات التضخم المرتفع تميل إلى أن النزوح تدريجياً لصالح عملة مستقرة (عادة، الدولار الأمريكي) في حالة عدم وجود قيود على النقد الأجنبي، وتشير الأدلة العارضة أن هذه العملية تبدأ من استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية كمخزن للقيمة. في الواقع، العديد من البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم قد تختفي وظيفة مخزن للقيمة من المال المحلي تقريباً، وبذلك يحمل الجمهور معظم مدخراتهم المالية في شكل ودائع مؤقتة مقومة بالعملة الأجنبية، وإذا كانت هناك فترات طويلة من ارتفاع معدلات التضخم فإن ذلك يحفز الجمهور على تنفيذ العديد من المعاملات - وخاصة تلك التي تنطوي على تكلفة كبيرة - بالعملات الأجنبية (Sahay & Vegh, 1995, p. 1).

إن الحقيقة هي أن الدولة وضعت تحت أقدام البنوك المركزية، فعادة، الدولة هي استجابة لتآكل سريع لقيمة العملة المحلية بسبب التضخم وانخفاض سعر الصرف. يجوز لمحافظ البنك المركزي بدوره إلقاء اللوم على الحكومة لأنها أصرت على البنك المركزي تمويل عجزها. بغض النظر عن ذلك، فإن الملاذ الآمن في مثل هذه الأوقات هو استخدام العملات الأجنبية، وهو رد فعل عقلائي لنوبات من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. في أمريكا اللاتينية، تم صياغة هذه العبارة لوصف اللجوء المنهجي إلى التضخم لتمويل الإنفاق الحكومي: "ضريبة التضخم"، والتضخم يجلب نتائج سيئة، ولكنه يساهم في تمويل عجز الموازنة. لهذا، ليس من المستغرب أن الآثار الجانبية لمستويات عالية من التضخم كان ظهور الدولة في المنطقة (Driessen, 2005, pp. 104-105).

- انخفاض قيمة العملة: عدم الاستقرار النقدي لا يعني فقط أن معدلات التضخم مرتفعة، ولكن ينعكس أيضاً في انخفاض قيمة العملة المتكرر مقابل العملات الأجنبية. مرة أخرى، تتأثر كل من المعاملات ومخزن للقيمة كوظائف للنقود، إذ أن المستهلكين يتوقعون انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى نمو قيمة أعباء الديون الخارجية: في نفس الوقت أسعار الأصول المقومة بالعملة المحلية سوف تتجه إلى التدهور، في حين ارتفاع أسعار الحصول على القروض المقومة بالعملة الأجنبية. إذا توقع الوكلاء الاقتصاديين انخفاض قيمة كبيرة من العملة المحلية، سوف يحاولون الحد من مخاطرها عن طريق التحول إلى عملة أجنبية (Müller, 1999, pp. 287-288).

- فرضية الخطيئة الأصلية **The Original Sin Hypothesis** : تم اقتراح هذه الفرضية من Eichengreen and Hausmann إذ تشير إلى عدم مقدرة الكثير من الدول بشكل عام والاقتصاديات الناشئة بشكل خاص على استخدام عملتها المحلية للاقتراض من الخارج، أو حتى من الاقتراض محلياً لأجل طويلة. في وجود هذا النقص، الهشاشة المالية أمر لا مفر منه، لأن جميع الاستثمارات المحلية سوف تعاني إما من عدم تطابق العملة (المشاريع التي تنشأ بالعملة المحلية سيتم تمويلها بالدولار) أو عدم تطابق آجال الاستحقاق (سيتم تمويل مشاريع طويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل). الأهم من ذلك، تلك الاختلافات موجودة ليس لأن البنوك والشركات تفتقر إلى الحكمة لتغطية انكشافها؛ المشكلة بدلاً من ذلك هو أن البلد الذي لديه المطلوبات الخارجية مقومة بالعملة الأجنبية هو بالتعريف غير قادر على التحوط. أيضاً، المشكلة لا تكمن في أن الشركات ببساطة تفتقر إلى التبصر لتتناسب مع هيكل استحقاق الموجودات والمطلوبات بها؛ السبب أنها تجد من المستحيل القيام بذلك.

يترتب على ما سبق ظهور إشكالية الاختيار بين أنظمة الربط الثابتة وأسعار الصرف المرنة. من ناحية إذا قررت السلطات السماح بتعميم عملتها وبالتالي إمكانية انخفاضها في السوق، فقد يؤدي ذلك إلى الإفلاس بسبب عدم تطابق العملة؛ إذا بدلاً من ذلك، تدافع عن ربط عملتها وذلك عن طريق بيع احتياطيها المصرف ورفع أسعار الفائدة. لكن هذا الإجراء سوف يعجل التخلف عن سداد الديون المحلية على المدى القصير.

الحل للخروج من هذه المعضلة هي الدولار، إذ أن الاعتماد على الدولار لجميع المدفوعات المحلية سوف يقضي على مشكلة عدم تطابق العملة، ويصبح بالتالي مصادر الدخل مقومة بنفس عملة الالتزامات، وتخفيف مشكلة عدم تطابق آجال الاستحقاق لأنها تصبح أسهل الآن لإصدار ورقة طويلة الأجل بالدولار، وكذا استعداداً أكبر للأجانب لتقديم قروض بأجل استحقاق طويلة، وأيضاً السكان يستخدمون أموالهم في الداخل مما يساهم في تعميق الأسواق المالية المحلية (Eichengreen & Hausmann, 1999, pp. 3-4).

3.2. تقييم الدولار:

هذا، ويتمثل عنصر الجذب الرئيسي للدولرة الكاملة في إزالة خطر الانخفاض المفاجئ والحد في سعر صرف العملة الوطنية، مما يؤدي فوراً إلى الحد من علاوة المخاطر على أسعار فائدة القروض الأجنبية، ومن ثم حصول الحكومة ومستثمري القطاع الخاص على أسعار فائدة أقل؛ ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الاستقرار في حركات رؤوس الأموال الدولية إلى التقليل من تكلفة خدمة الدين العام وتشجيع زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي (بيرغ و بورينزتين، 2000، صفحة 7). مع ذلك، فإن هناك شكوكاً بشأن الآثار الإيجابية المزعومة للدولرة على النمو وأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام، إذ أن الأدلة على العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو غير حاسمة، ولا تدعم الادعاء بأن الدولرة - أو أي نظام سعر الصرف - هو من العوامل الهامة لتحقيق نمو سريع؛ من ناحية أخرى، البلدان التي لديها الربط الثابت من الصعب عليها استيعاب الصدمات الخارجية، بما في ذلك شروط التجارة واضطرابات أسعار الفائدة العالمية؛ هذا ما سوف يترجم إلى المزيد من عدم الاستقرار وانخفاض في النمو الاقتصادي (Edwards & Magendzo, 2001, pp. 1-2).

ويفضي بنا تحليل الدولار الكاملة إلى مقارنتها بأقرب منافسها: نظام مجلس العملة. وتبرز هذه المقارنة الآثار الرئيسية للدولرة وكيف تختلف آثارها عن تلك التي تترتب على مجرد ربط العملة بعملة قوية أخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن الفارق

الأساسي الذي يميز الدولار هو أنها تكون دائمة أو تكاد، فالرجوع عن الدولار أصعب بكثير من تعديل نظام مجلس العملة أو التخلي عنه. والواقع أن أكبر المكاسب التي تحققها الدولار هي المصدقية التي تنطوي عليها، لأنها تكاد تكون غير قابلة للإلغاء. ومع ذلك فإن عدم قابلية الإلغاء هذه قد تكون باهظة التكلفة بالنسبة لبعض البلدان ذات الظروف الخاصة. أيضاً، هناك حجة قوية أخرى مساندة للدولرة، وإن كانت تتعلق بالمدى الأبعد، وهي أن الدولرة القانونية الكاملة تجعل تحقيق التكامل الاقتصادي مع بقية العالم أكثر سهولة، ومن ثم تزداد صعوبة انعزال النظام المالي المحلي عن بقية العالم، فالدولرة قد تسمح بإقامة أساس قوي لقطاع مالي سليم مما يساعد على تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد. وتعتمد هذه الحجة على أن الدولرة تعتبر تغييراً مؤسسياً لا رجعة فيه للوصول إلى معدل تضخم منخفض وإرساء المصدقية بشأن المالية العامة، وتحقيق الشفافية.

رغم هذه الإيجابيات إلا أن للدولرة الكاملة عدة سلبيات منها: تضحية البلد الذي يعتمد عملة أجنبية كعملة قانونية له بما يمكن أن يجنيه من رسوم سك العملة Seigniorage التي تأتي مع القدرة على طباعة العملة الورقية؛ فحجم تدفق إيرادات رسوم سك العملات يعتمد على كل من معدل نمو الناتج ومعدل التضخم. بالنسبة لبعض اقتصاديات الأسواق الناشئة، فإنه يشكل جزء كبير من الإيرادات الحكومية. مع أي ترتيب سعر صرف ثابت آخر، عائدات أرباح سك النقود موجودة بشكل أو بآخر؛ على وجه الخصوص، في ظل مجلس العملة، حيث يستخدم المال المحلي المطبوع حديثاً لشراء الاحتياطيات الأجنبية؛ لكن الدولرة تعني فقدان هذا الاهتمام، تعني أيضاً إعادة شراء القاعدة النقدية المحلية باستخدام الاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي فقدان الفائدة على هذا المخزون من الاحتياطي كذلك (Antinolfi & Keister, 2001, p. 31). المسألة الثانية مع تطبيق الدولرة الكاملة أو الرسمية هي تخلي البلد المعني تخلياً تاماً عن سيطرته على السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، وقد يبدو ذلك مطابقاً للوضع في ظل ترتيبات مجلس العملة، لأن البلد الذي يطبق نظاماً لمجلس العملة لا يستطيع تخفيض قيمة عملته، غير أن هناك مجالاً للعدول عن ربط سعر الصرف في ظل نظام مجلس العملة، وإن كان ذلك لا يتم إلا في ظروف استثنائية؛ أما نظام الدولرة الكاملة فالهدف الأساسي منه هو القضاء على هذا الخطر المتمثل في تخفيض قيمة العملة (بيرغ و بورينزتين، 2000، صفحة 12).

المسألة الثالثة مع الدولرة الرسمية هي أن البنك المركزي للبلد لن يكون بمثابة مقرض الملاذ الأخير للنظام المصرفي المحلي. إذا لم يكن هناك المقرض الأخير فإن أزمات الثقة في إدارة البنوك تصبح أكثر احتمالاً وأكثر ضرراً في حال حدوثها. في معظم البلدان، جرت العادة على لعب دور المقرض الأخير من قبل البنك المركزي. هذا الدور هو أمر طبيعي لأن البنك المركزي يمكن أن يخلق الائتمان بسرعة وبتكلفة لا تذكر، وذلك عن طريق إصدار العملة المحلية. وبما أن القدرة على طباعة العملة من شأنها أن تختفي تحت الدولرة الرسمية، فإن البنك المركزي لن يكون قادراً على أن يكون بمثابة مقرض الملاذ الأخير (Chang, 2000, p. 5).

في الواقع، يمكن للبنوك المحلية من الحصول على السيولة من خلال مجموعة متنوعة من مصادر أخرى غير الطباعة من البنك المركزي؛ على سبيل المثال، وزارة الخزانة والبنك المركزي قد يقومان بإنشاء صندوق الاستقرار أو إنشاء خطوط الائتمان الطارئ مع المصارف الخاصة، حيث في كلتا الحالتين سيتم تخصيص الأموال اللازمة لتشغيل البنوك. خطوط الائتمان هي الأرجح تحت الدولرة بسبب عدم وجود أي خطر من الإفلاس المتعلقة بتخفيض قيمة العملة (Calvo, 2002, p. 399).

كما أنه من المرجح أن تتردد البلدان في التخلي عن عملتها الوطنية باعتبارها رمزاً وطنياً، كما أن قرار استخدام عملة بلد أجنبي يمكن أن تضعف السلطة السيادية للحكومة حيال السياسة الداخلية والخارجية. العملات مثل اللغات، يمكن أن تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية، وغالباً ما ينظر إليها على أنها رمز ملموس من هوية البلاد مثل: الأعلام، وطوابع البريد، والأناشيد، هذه الأنواع من الرموز يمكن أن تكون مصادر قوة اعتباراً من الوحدة الوطنية وتعزيز الدعم للحكومات التي تواجه تحديات شديدة من إدارة البلاد التي تشكلت حديثاً (Cohen, 2000, p. 5)، والجدول رقم (1) التالي يوضح مزايا وعيوب نظام الدولار الكاملة:

الجدول رقم (1): مزايا وعيوب نظام الدولار الكاملة

المزايا	العيوب
يوفر معدل تضخم منخفض (مماثل لتلك التي في بلد عملة الاحتياط)	فقدان احتياطات العملة الأجنبية
يحد من إمكانية إساءة استخدام السياسة النقدية	ليست هناك فرصة لضبط مستوى النقد الأجنبي
انخفاض أسعار الفائدة نتيجة لانخفاض معدلات التضخم وعدم وجود مخاطر انخفاض قيمة العملة	إمكانية محدودة لإجراء سياسة نقدية مستقلة
يسرع تطوير سوق رؤوس الأموال المحلية	لا يوجد علاوة الإصدار
تقليل تكاليف المعاملات في العلاقات الاقتصادية الدولية	يحد من إمكانية وجود مقرض الملاذ الأخير
يخفف دمج الشركات المحلية في الاقتصاد الدولي، ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة	ليست هناك إمكانية لاستخدام والتحكم في ضريبة التضخم
يدفع إلى زيادة التجارة الخارجية	يتعرض للعديد من الصدمات: تحويل العملات، برنامج جديد، والتغيرات في مجال المحاسبة، وما شابه ذلك.
أكبر انضباط للميزانية	زيادة الاستنزاف والمشاكل في ميزان المدفوعات
يقضي على مخاطر العملة	

Source: Fabris NIKOLA et al: **Economic Policy in Dollarized Economies with Special Review of Montenegro**, Central Bank Working Paper 1, The Central Bank of Montenegro, 2004, P 15.

فهل ترجح كفة التكاليف أم المنافع في ميزان الدولار؟ قد تبدو الإجابات متساوية في الترجيح إلى حد يصيب المرء بالإحباط، وهي نتيجة لا مفر منها بالنظر إلى تعقد الموضوع والافتقار إلى المعرفة الكاملة به. ولكن من الممكن، على الأقل، تقدير المنافع المحتملة لانخفاض أسعار الفائدة وتكلفة إيرادات سك العملة الضائعة. أمام الكثير من الاعتبارات الأساسية الأخرى، مثل أهمية الاحتفاظ بخيار الخروج، وبسبب الحماية التي يوفرها المقرض الأخير، التي يستحيل وضع تقديرات كمية لها.

3. شروط تبني نظام الدولار الرسمية ودراسة إمكانية تطبيقه كبديل لنظام التعميم المدار للدينار الجزائري

سيتم في هذه المحور مناقشة الشروط اللازمة من أجل تحقيق دولة ناجحة، ومن ثم إسقاط هذه الشروط على الاقتصاد الجزائري لرؤية مدى إمكانية تطبيقه كبديل لنظام التعميم المدار للدينار الجزائري.

1.3. الشروط اللازمة من أجل دولة رسمية ناجحة:

والسؤال المطروح في هذا المقام هو: ما إذا كان ينبغي أن توجد شروط مسبقة محددة قبل اعتماد الدولار الرسمية؟ يوجد قولين متنافسين في هذا الصدد؛ الأول يعتقد أن وجود شروط مسبقة في البلد قبل إدخال عملة أجنبية كعملة قانونية سيحقق المزيد من الفوائد، والأخريدعي أن الدولار توضع ضغطاً واقعياً على تبني سياسات مماثلة على الفور بدون وجود هذه الشروط، وهذه الشروط في الحد الأدنى تشير إلى وجود (Jácome & Lönnberg, 2010, p. 8):

✓ نظام مالي قوي، وإشراف مالي أقوى من أجل تقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية في بيئة يسودها عدم وجود - أو على الأكثر محدودة - المقرض الأخير؛

✓ المالية العامة الصلبة التي تعطي ضمانات كافية للمشاركين في السوق حول استدامة السياسة المالية؛

✓ مرونة أسواق العمل لتسهيل التكيف الاقتصادي الكلي في الاستجابة للصدمات الخارجية.

إضافة إلى الشروط السابقة يجب توفر القائمة التي ذكرها أندريا فيلاسكو التالية: (فيلاسكو، 2004، الصفحات 25-26)

- على الدولة التي تطبيق التثبيت التام التقييد بمعدلات تضخم مماثلة لتلك الموجودة في الدولة التي تعتم ربط عملتها بها.
- يجب أن تتم معظم تجارة الدولة التي تبني التثبيت التام مع الدولة أو الدول التي تعتم ربط عملتها بها.
- مراعاة تحقيق معايير مناطق العملة المثلى. وتعني إلى جانب الأشياء السابقة الذكر، أن نظام التثبيت التام أقل ملائمة للدول الكبرى عنه لتلك الصغرى؛ وأن الربط بعملة دولة معرضة لصدمات حقيقية وغير متماثلة يعد أمراً ينطوي على مشاكل عديدة.

- ضرورة توافر المرونة في أسواق العمل، ففي ظل النظام الثابت لسعر الصرف، يجب أن تتكيف الأجور والأسعار الاسمية ولو ببطء، استجابة للصدمات غير المواتية.
- يعتبر وجود بنوك جيدة التمويل والإدارة أمراً ضرورياً، نظراً لأن التثبيت التام يمنع البنك المركزي المحلي من لعب دور المُقرض الأخير للبنوك المحلية.
- حتى تعمل الأنظمة الثابتة بشكل سليم ينبغي وجود قانون ومؤسسات تتمتع بالكفاءة والفاعلية، وهو أمر ضروري لأسباب نادرًا ما يتم التطرق إليها. فمجلس العملة مثلاً يعتبر التزاماً بالتمسك بمجموعة من القواعد الصارمة التي تحكم السياسة النقدية، كما أنه قد يتضمن إدراج سعر الصرف في قانون الدولة كما فعلت الأرجنتين من قبل، فيكون لمثل هذه الترتيبات مغزى فقط حينما تلتزم حكومات الدول بالقواعد التي وضعتها، حيث لا يتم تغيير القوانين بأوامر من السلطات.

ولكي تنجح الدولرة، هناك ثلاثة شروط أخرى يجب توفرها أيضاً في الدولة التي تريد ذلك وهي (شبكة الصحفيين الدوليين، 2008): أولاً، إنّ الدولة التي تقوم بالدولرة والتي قد اختارت أن تبدل كل العملات المحلية بدولارات، يجب أن يكون لديها مدخرات خارجية كافية: تحكم بالعملة غير المحلية، وإلا فمن الممكن أن يكون هناك نقص في الدولارات. إذا لم يكن هناك مبلغ كافٍ من العملة الصعبة لتغطي كل المدّخرات، فإنّ الحكومة يمكن أن تضطر لقبول فوائد تبديل أضعف. ثانياً، يجب على الدولة أن تملك قطاعاً مصرفياً قوياً، لأن القطاعات المصرفية الضعيفة تكون عرضة للاهتزاز. إن التأثير الاقتصادي القوي للقطاع المصرفي المنهار يمكن أن يُدرا عادةً وذلك بتزويده بسيولة الطوارئ. ولا يمكن للاقتصاد المدولر تحديداً فعل هذا. وبمعنى آخر، يفقد المصرف المركزي القدرة على منع الفشل المصرفي بشكل فعال لأنه يغرم بالتحكم المصرف المركزي لحكومة دولة العملة المتبناة.

وأخيراً فإنه من الأفضل أن يكون هناك عجز خفيف في ميزانية الدولة. في الاقتصاد المدولر لا يكون لدى الحكومة غالباً مقدار الترف الكافي لمعالجة العجز الكبير في ميزانية الدولة والإنفاق أكثر بكثير مما تقبض، وذلك لأن العجز الضخم في اقتصاد مدولر لا يمكنه أبداً أن يمول مجدداً أو أن يسيطر عليه من جديد عن طريق طباعة المزيد من أوراق العملة. بينما تشير الظروف التي مرت بها الإكوادور للدولرة أنه ليس حاسماً أن تكون لديك هذه الشروط المسبقة، لكن وجودها في بداية أو في مرحلة متقدمة قد تزيد من فرص تحقيق الانتقال السلس؛ والأهم، الحد من المخاطر السلبية التي قد تحفز على التحيز الصعودي في مؤشرات المخاطر القطرية ومعدلات الفائدة المحلية.

2.3. نظام الدولرة الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدولار الجزائري:

من أجل تبني الجزائر لنظام الدولرة يجب أن نسقط الشروط السابقة على اقتصادها للحكم إن كان من مصلحتها تبني هذا النظام من عدمه، ولكن السؤال المطروح في هذا المقام هو: ما إذا كان ينبغي أن توجد جميع الشروط المسبقة المحددة قبل اعتماد الدولرة؟. يوجد قولين متناقسين في هذا الصدد؛ الأول يعتقد أن وجود شروط مسبقة في البلد قبل إدخال الدولرة سيحقق المزيد من الفوائد، والآخر يدعي أن الدولرة يضع ضغطاً واقعياً على تبني سياسات مماثلة على الفور بدون وجود هذه الشروط. هذا وتشير الظروف التي مرت بها العديد من البلدان أنه ليس حاسماً أن تكون لديك هذه الشروط المسبقة، لكن وجودها في بداية أو في مرحلة متقدمة قد تزيد من فرص تحقيق الانتقال السلس. لهذا سوف نناقش ونحلل هذه الشروط ونحاول إسقاطها على الاقتصاد الجزائري، ثم التقييم هل هذا النظام صالح بالنسبة للجزائر أم لا؟.

1.2.3. قطاع مالي سليم مع الإشراف والتنظيم القوي: في حالة الدولرة الكاملة فإن البنك المركزي يفقد تماماً دوره كمقرض الملاذ الأخير، لذلك فإنه يجب أن يكون القطاع المالي (القطاع المصرفي والأسواق المالية) سليم من أجل مواجهة مخاطر ارتفاع الفائدة وحالات الإفلاس.

- القطاع المصرفي: تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينيات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 الصادر في: 14/04/1990) والذي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتاً.

ففي عام 2001 كان هناك 6 بنوك عمومية و 12 خاصة، لم تتغير هذه التركيبة كثيراً بعد أربعة عشر سنة، فلو نلاحظ هيكل النظام المصرفي في الجزائر بنهاية 2014 نجده يتكون من 29 مصرفاً ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة تتوزع كما يلي (Banque d'Algérie, 2017, pp. 73-74) :

- 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛

- 13 مصرفاً خاصاً برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛

- 03 مؤسسات مالية، من بينها اثنتان عموميتان؛

- 05 شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛

- تعاقدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

نلاحظ من خلال الهيكل السابقة أن حوالي نصف الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من مصارف خاصة، إلا أن المصارف العمومية مازالت تواصل هيمنتها على القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة. ففي نهاية ديسمبر 2014 بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1113 وكالة، و 325 وكالة للمصارف الخاصة، و 87 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1099 و 313 و 87 على التوالي في نهاية 2013 ، تغطي شبكة المصارف العمومية كل الولايات، بينما طورت المصارف الخاصة شبكاتها أساساً في الشمال (Banque d'Algérie, 2017, p. 74).

إن سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية بكل ما تحمله تلك البنوك من سلبيات ورواسب النظام الاشتراكي أو المخطط، كتخلف أنظمة الدفع، وبطء معالجة ملفات القروض خاصة تلك المطلوبة من القطاع الخاص، ومنح القروض لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية تنموية ... إلخ، جعلت من هذه الملامح الطابع العام للنظام المصرفي الجزائري أمام ضعف المنافسة من البنوك الخاصة والأجنبية (ناصر و حديدي، 2015، صفحة 16).

كما أن المقترض الأساسي من البنوك العمومية في الجزائر هو القطاع العمومي. إضافة إلى فشل وإفلاس تجارب بعض البنوك الخاصة التي ساد الاعتقاد أنها كانت ناجحة (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA) وهذه الوضعية راجعة أساساً إلى التسيير السيئ للبنوك وإلى عدم قدرة المؤسسات العمومية من إرجاع ديونها وتسديدها وبالتالي تعرض البنوك إلى نسبة كبيرة من القروض المتعثرة. رغم هذا فإن النظام البنكي يظهر مستقر نتيجة الدعم غير المشروط والكلّي للسلطات العمومية للبنوك والمؤسسات العمومية (آيت يحي، 2015، صفحة 277).

إن إدخال نظام الدولار في الجزائر سوف يقضي على تمويل العجز في البنوك العمومية (التي أصبحت عبارة على شبابيك لدفع الأموال) من قبل بنك الجزائر، وهذا ما قد يؤدي إلى إفلاس البعض منها، لتكون النتيجة الحتمية وهي إما خصوصية هذه البنوك، أو السماح بزيادة انتشار البنوك الخاصة والأجنبية في القطاع المصرفي، أو الحصول على خطوط ائتمان من البنوك المركزية والتجارية الأجنبية، والتي يمكن استخدامها في أوقات الأزمات المصرفية.

حقيقة، أنه عند إدخال نظام الدولار الرسمية سوف تواجه بعض البنوك العمومية صعوبات في التكيف مع الواقع الجديد على المدى القريب، ولكن مباشرة بعد تخطي هذه الأزمة سوف يصبح هناك جهاز مصرفي قوي يعتمد على مؤسساته في تمويل العجز، كما أن هذا يؤدي إلى سعي البنوك لاستثمار أموالها بمشاريع تنموية حقيقية مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وخلق جو تنافسي بين البنوك مما يؤدي إلى السرعة في تقديم الخدمات وتطوير أنظمة الدفع وسرعة في دراسة الملفات ... إلخ.

- **الأسواق المالية:** أما فيما يخص الأسواق المالية، فإنه كلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي الذي يسمح للبنوك بالاحتفاظ بأرصدة من الأصول المالية الأجنبية كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم، حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي قد ينتج عن المعاملات الجارية، هذا إلى جانب التكاليف والصعوبات التي قد تلتقها السلطات النقدية من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف. أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية حيث تقوم السلطات النقدية بمنع قابلية العملة المحلية للتحويل على المستوى الدولي وتفرض رقابة شديدة على المعاملات الرأسمالية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت (عابد، 1999، الصفحات 383-384).

وتستخدم نسبة الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى مجموع الأصول للبنوك كمقياس لحركة رؤوس الأموال وتحديد درجة التكامل بين الأسواق المالية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على درجة عالية للتكامل مع الأسواق العالمية. نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الموجود في الملحق بأن الأصول الأجنبية تمثل نسبة صغيرة جداً من إجمالي الأصول، مما يعني أنه ليس هناك حركية لرؤوس الأموال أو تكامل أو انفتاح للأسواق المالية للبنوك التجارية الجزائرية على الخارج، وبالتالي فإن أفضل نظام يجب أن تتبعه الجزائر هو أحد أنظمة سعر الصرف الثابتة، الذي يعد الدورة أحدها.

2.2.3. المرونة الكافية في أسواق العمل: إن سوق العمل اليوم في الجزائر يواجه ثلاثة تحديات قد تؤدي إلى توترات اقتصادية واجتماعية محتملة، يمكن حصرها في ما يلي: تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجساً بالنسبة لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة وهذا ما دفع منظمة العمل الدولية (ILO: International Labour Organization) سنة 2000 إلى إطلاق مبادرة لمكافحة العمل غير اللائق، تحدي الديناميكية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولات اجتثاثه التي لم تعط أية نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا، إضافة إلى تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية (ميزات، 2012، الصفحات 31-50).

كما أن لوائح العمل في الجزائر تتسم بالجمود والقيود المفرطة والصارمة، الأمر الذي يؤدي إلى شل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة، وزيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة، وصعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات مما يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية، وإمكانية التحايل من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية، أو من خلال اتخاذ ترتيبات غير رسمية مع عمالها، وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي (مولاي لخضر، 2012، صفحة 198).

إذا ما تم إدخال نظام الدورة في الجزائر فإنه سيؤدي إلى تغيير السياسات الاقتصادية الكلية، التي من بينها التحكم في الكتلة النقدية وضمان الاستقرار في الأسعار وتحقيق كل من الزيادة في النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات والعدالة في توزيع الدخل؛ والوصول إلى حالة العمالة الكاملة، وذلك من خلال الأخذ بتوصيات الدكتور شقبق عيسى (شقبق، 2011، صفحة 73) الذي اقترح التأثير على جانب الطلب على العمل قبل العرض، وذلك من خلال تركيز جهد السلطات على خلق مناصب شغل عن طريق التسريع في عملية الخوصصة حتى تقلص من دور قطاع الإدارة، وأيضاً عليها تقديم امتيازات جبائية للعاملين في قطاع الفلاحة للحد من ظاهرة العمالة غير المصرح بها وأن تكثف من برامجها الداعمة لهذا القطاع على غرار البرنامج الوطني للتنمية الريفية، كما يجب على القطاع العمومي أن يتبنى سياسة أجور تكون مبنية على المردودية لا على الشهادات حتى يقلص من الأثر السلبي للأجور على الطلب على العمل، وكذا حماية اليد العاملة المحلية بحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية وهذا بفرض سياسات حمائية للصناعات الناشئة والمحلية.

3.2.3. تقارب معدلات التضخم مع دولة الربط: غالباً ما يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم، بينما يفضل إتباع سياسة تعويم أسعار الصرف بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم، حيث يعمل التغير في سعر الصرف على تعويض الفرق بين معدلات التضخم، كذلك قد يكون من الملائم للدول

التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، بالنسبة لباقي شركائها في التجارة الدولية، إتباع سياسة التعميم التي تعمل على تعويض الفرق بين معدلات التضخم، حتى تحافظ على قدرتها التنافسية. بينما يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بالنسبة للدول التي تواجه مستوى متواضع من التضخم المحلي (عابد، 1999، صفحة 384).

من خلال الجدول رقم (2) الموجود في الملحق نلاحظ أن الجزائر في السنوات الأخيرة حافظت على معدلات تضخم منخفض، مما يدعم تبني أحد أنظمة التثبيت، والتي تعتبر الدولار أحد أهم هذه الأنظمة، كما أن هذا الجدول يوضح تقارب معدلات التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين: الولايات المتحدة الأمريكية (الدولار) ودول الاتحاد الأوروبي (اليورو)، مما يعني على الجزائر أن تختار بين هاتين العملتين لتكون هي العملة الرسمية للدولة.

نلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق، أن الجزائر أثناء تبنيها نظام التثبيت إلى سلة العملات (1985-1993) شهدت معدلات تضخم مرتفعة نسبياً، حيث بلغ متوسط معدل التضخم حوالي 15.70 % . وفي نظام جلسات التثبيت (1994-1995) بلغ متوسط معدل التضخم 29.40 % ، وهي معدلات مرتفعة مقارنة بما سجل في ظل نظام صرف أكثر مرونة (1996-2016) حيث سجل متوسط معدل التضخم 4.64 % ، هذه الأرقام تتناقى مع الدراسات النظرية، التي تقول بأن هناك علاقة قوية بين نظام سعر الصرف ومعدلات التضخم، فنظام صرف ثابت تكون فيه معدلات تضخم منخفضة مقارنة بأنظمة صرف أكثر مرونة بحيث تكون فيها معدلات تضخم مرتفعة نسبياً. وهذا ما يدل على أن الجزائر لم تعتمد على نظام سعر الصرف لاستهداف التضخم، وإنما قامت بإتباع أدوات أخرى، منها سياسة استهداف الكتلة النقدية. وهناك سبب آخر لهذا التناقض طرح في الآونة الأخيرة بقوة، ألا وهو: قضية تصنيفات نظم سعر الصرف القائم بحكم القانون (ما يعدون بفعله) وكذا القائم بحكم الواقع (ما يفعلونه)، حيث بينت دراسات الصندوق النقد الدولي في عام 2009 أنه بالفعل هناك دول اقتصادية صاعدة حققت مستويات مرتفعة للتضخم جراء سياسة الربط، في حين أنها حققت مستويات ضعيفة للتضخم أثناء تبنيها لنظام التعميم. والتفسير واضح، وهو استخدام التصنيف بحكم الواقع وبحكم القانون لأنظمة سعر الصرف؛ ففي كل حالة تقريباً يصدر فيها البنك المركزي التزاماً رسمياً بنظام سعر صرف مربوط بعملة أخرى فإنه في الواقع يحافظ على هذا الربط؛ وبعبارة أخرى، فإنه عندما يتعلق الأمر بربط سعر الصرف، فإن الأفعال تطابق الأقوال بصورة دائمة تقريباً؛ والعكس، - الربط بحكم الواقع ولكن دون التزام بحكم القانون - هي الأكثر شيوعاً (غوش وأوستري، 2009، صفحة 39).

ليثار عند هذه النقطة مشكلة بالنسبة للجزائر، ألا وهي: هل هي حقاً تتبع نظام التعميم المدار المصرح به قانوناً؟ إن النتائج المتحصل عليها سابقاً، يدعو بلا شك ولا ريب إلى القول بأن الجزائر بعيدة كل البعد على هذا النظام. وخاصة إذا علمنا أن هذا التعميم الموجه يكون بالنسبة للعملات الأجنبية لأهم شركائها التجاريين، وهذا ما يدعو إلى القول بأن الجزائر تتبع نظام صرف مثبت بشكل غير معلن، فعندما يقوم نظام الربط على أساس التعميم المدار الذي لا تعلن فيه السلطات النقدية عن مكونات سلة العملات في تحديده، فإن هذا النظام يتطابق مع نظام الصرف المثبت بسلة من العملات الرئيسية (قطوش، 2009، صفحة 114).

إن الخلاف بين الترتيبات الموجودة في الواقع والتصريحات يمكن أن ترجع إلى أحد الأسباب الثلاثة التالية (Genberg & Swobod, 2004, p. 7):

- أ- استقرار سعر الصرف هو مجرد تأثير جانبي للاستراتيجية الكلية للسياسة النقدية، فسعر الصرف هو واحد فقط من العديد من المتغيرات التي يراقبها البنك المركزي ويتفاعل معها؛
- ب- قد يكون تقدير البنك المركزي بأن الاقتصاد سوف يتأثر بالصدمات خصوصاً التي تتطلب تعديلات كبيرة في سعر الصرف، وبالتالي فإنه لا يريد أن يكون مرتبطاً بالتزام مسبق، الذي قد يجعل القيام بالتسوية أكثر صعوبة؛
- ت- السبب الأخير، يمكن أن يكون في بلد لا يريد أن يعلن التعادل لسعر الصرف بسبب الخوف من أن يصبح محط أنظار المضاربين، مما سيزيد من احتمال وقوع هجمات المضاربة على العملة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تصنيفات أنظمة الصرف الفعلية للدينار الجزائري، إلا أننا سوف نكتفي بتصنيف (RR) Reinhart and Rogoff ، والذي يعتبر التصنيف الأقرب من الواقع لأنظمة سعر صرف الدينار الجزائري، ويمكن توضيح هذا التصنيف من خلال الجدول رقم (3) الموجود في الملحق، ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن النظم الفعلية للدينار الجزائري من خلال تصنيف (RR) تختلف كلياً عن النظم المعلنة من طرف السلطات النقدية في الدولة، فنلاحظ مثلاً الفترة (1974-1987) كانت الجزائر تصرح بأنها تتبع نظام سلة العملات المعلنة (14 عملة) لكن تصنيف (RR) يذكر بأن النظام الفعلي المتبع هو النطاق الزاحف حول الدولار الأمريكي بتقلب ± 5 ، مع وجود السوق المزدوج، ووصول علاوة السوق الموازية إلى 469 % في أبريل 1985 وارتباط سعر الصرف الرسمي لسلة عملات لم يعلن عنها؛ ومن جانبي 1988 إلى مارس 1994 مازالت الجزائر تصرح بأنها تتبنى نظام سلة العملات، ولكن تصنيف (RR) يذكر بأن الجزائر كانت تتبع نظام التعويم المدار للدينار، وربما يرجع ذلك إلى قوة السوق النقدي الذي تم إنشاؤه في ذلك الوقت، وقدرته على تحديد الدينار من خلال العرض والطلب، مع وجود السوق الموازي؛ ومن أبريل 1994 إلى جانبي 1995 دخل الدينار الجزائري في السقوط الحر، الذي يعني وجود مستويات تضخم أكبر من 40 % ، وربما يعود ذلك إلى التخفيضات المعلنة وغير المعلنة للدينار الجزائري في ذلك الوقت (10 % عند بداية عام 1994 و 40 % في 10 أبريل 1994)، مع إتباع نظام التعويم المدار، ومن فيفري 1995 إلى غاية 01 جانبي 1999 تبنت الجزائر نظام الربط الزاحف فعلياً للدولار الأمريكي بتقلب ± 2 ، ثم تم التحول إلى الربط الزاحف فعلياً حول الدولار الأمريكي بتقلب ± 2 إلى غاية سبتمبر 2016 ، مع أن التصريحات الرسمية تقول بتبني نظام التعويم المدار للدينار الجزائري.

هذا التصنيف في نظرنا يعتبر الأقرب للواقع، وهو يدعم تبني الجزائر لنظام الدولار، إذ نلاحظ وعلى مدى عقدين سابقين تقريباً تبني الجزائر لنظام الربط الزاحف فعلياً حول الدولار الأمريكي بتقلب ± 2 ، مما يعني الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بعملة الدولار، مما سوف يسهل في عملية التحول من نظام الربط الزاحف الفعلي إلى نظام الدولار.

4.2.3. الانفتاح الاقتصادي أمام تجارة دولة الربط: يعد الانفتاح ظاهرة اقتصادية تواجه صعوبة كبيرة في تحديدها أو قياس مقاديرها، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس مقدار الانفتاح الاقتصادي للدول؛ لكن كثيراً ما يستخدم نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس أهمية المعاملات الدولية المتعلقة بالمعاملات المحلية، ويتم احتساب الانفتاح في كل بلد بأنه نسبة متوسط إجمالي التجارة (أي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وغالباً ما تسمى هذه النسبة بنسبة الانفتاح التجاري، على الرغم من أن مصطلح " الانفتاح " قد يكون مضلل إلى حد ما لأن النسبة المنخفضة لا تعني بالضرورة ارتفاع الحواجز (التعريف الجمركية أو غير الجمركية) أمام التجارة الخارجية، ولكن قد يكون راجعاً إلى عوامل أخرى، مثل حجم الاقتصاد والبعد الجغرافي عن الشركاء التجاريين المحتملين (Organisation for Economic Co-operation and Development, 2011, p. 176).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يمكن أن يعبر عنه أيضاً بأنه نسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتبر كل من SACHS and WARNER مؤشر الانفتاح مقياس ثنائي، إذ يصنف الدول المغلقة إذا كانت تفي بأي من المعايير الخمسة التالية: (Sachs & Warner, 1995, p. 22)

1. الحواجز غير الجمركية (Nontariff Barriers (NTBs) تغطي 40 % أو أكثر من التجارة؛
2. متوسط معدلات الرسوم الجمركية 40 % أو أكثر؛
3. انخفاض قيمة سعر الصرف في السوق السوداء Black Market بنسبة 20 % أو أكثر بالنسبة لسعر الصرف الرسمي، في متوسط 10 سنوات تقريباً؛
4. النظام الاقتصادي الاشتراكي؛
5. احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

تلعب درجة الانفتاح دوراً مهماً في تحديد أنظمة الصرف الملائمة للدول، فحسب نظرية منطقة العملة المثلى Optimum Currency Areas (OCA) التي وضعت من طرف (Mundell (1961) and McKinnon (1963) and Kenen (1969) فإن الموقع الجغرافي والروابط التجارية، وحجم وانفتاح الاقتصاد، والصدمات الحقيقية هي المحددات الرئيسية لنظام سعر الصرف، لهذا يتم تقييم المكتسبات في مجال التجارة والرعاية من استقرار سعر الصرف مقابل الفوائد من المرونة في سعر الصرف التي تعمل على امتصاص الصدمات؛ بما أن استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى تيسير التجارة، فإن الدول التي لديها انفتاح اقتصادي كبير تميل إلى تبني أنظمة أسعار الصرف الثابتة (الدولة والاتحاد النقدي ومجلس العملة)، ويفضل ربط سعر الصرف أيضاً في الاقتصاديات الصغيرة، لأن البلدان الصغيرة تميل إلى زيادة حجم التجارة الدولية؛ وأخيراً، فإن التركيز الجغرافي للتجارة في بلد ما يفضل له ربط عملته بشريكه التجاري الرئيسي (Markiewicz, 2006, pp. 488-489).

من خلال الجدول رقم (4) الموجود في الملحق نلاحظ بأن الجزائر لديها انفتاح تجاري نسبي على العالم الخارجي، وهذا الانفتاح يرجع أساساً لارتفاع الصادرات والواردات للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول، وليس التنوع في الصادرات. كما أن الجزائر لديها على الأقل خاصيتين من خصائص الاقتصاديات المغلقة، فالصادرات الجزائرية محتكرة بنسبة 99% إلى الدولة، والمؤسسات الجزائرية أغلبيتها تابعة للقطاع العمومي، ولهذا فإن الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن الاقتصاديات المغلقة في كثير من التقارير الدولية والدراسات والأبحاث الوطنية، وبالتالي يجب على الجزائر الأخذ بنظام الدولة الذي سوف يجذب الاستثمارات والتجارة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي والتنوع في الصادرات.

5.2.3. الربط بعملة دولة قوية والاختيار الصحيح للعملة المرصاة: إن من أهم الخطوات في طريق تبني نظام الدولة وهو الاختيار الملائم للعملة المرصاة، التي يشترط أن تكون من بين العملات الرئيسية الثلاثة لتعاملات الدولة التي تريد الأخذ بهذا النظام؛ ويعتبر الاتحاد الأوروبي وعملته: الأورو، منذ إنشائه أحد القوى العظمى في العالم، حيث يتميز الاتحاد الأوروبي بقوة إنتاجية ضخمة تتجلى في مختلف القطاعات الاقتصادية (خدماتية وصناعية وفلاحية)، وبقوة تجارية ومالية متنامية، وقد تحول إلى منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقطب رئيسي متحكم في الاقتصاد والمجال العالميين.

والجزائر من خلال الجدول رقم (5) الموجود في الملحق نجد أن المبادلات التجارية تقوم في المقام الأول مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول لها منذ عشرة سنوات بنسبة تقارب 53% من الواردات الجزائرية و 54% من صادراتها، إضافة إلى السبب السابق فإن هناك العديد من الاتفاقيات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال توسيع وزيادة الاستثمارات الأوروبية بالجزائر خصوصاً فيما يخص مجال الميكانيك، كما أن هناك تعامل كبير من طرف الجزائريين بعملة الاتحاد الأوروبي، وتواجدها بشكل كبير حتى في تعاملاتهم اليومية، وخصوصاً ادخار أموالهم بهذه العملة في ظل تآكل وانهيار الدينار الجزائري الذي لم يعد يصلح استخدامه كمخزن للقيمة، لهذا فإن العملة التي يجب أن تأخذ بها الجزائر هي عملة الاتحاد الأوروبي: " الأورو "، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض حدة التقلبات النقدية والائتمانية واختفاء تقلبات أسعار الصرف وإضفاء الشفافية في المعاملات، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وزيادة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

6.2.3. الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطات الدولية لدعم ربط العملة: كما تتحدد سياسة الصرف الملائمة أيضاً بمدى حجم الاحتياطات الدولية المتوفرة، مع افتراض ثبات العوامل المحددة الأخرى، فإنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطات، كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً من خلال تمويل العجز اعتماداً على تلك الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال، وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة، سوف يجبر السلطة النقدية على إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن في أغلب الأحيان إجراء تغييرات مفاجئة وجوهية في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، ولذلك يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، حيث تحل التغيرات الطفيفة والمستمرة في سعر الصرف في ظل هذا النظام محل التغيرات الحادة والمفاجئة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة (عابد، 1999، الصفحات 386-387).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) الموجود في الملحق أن الجزائر لديها احتياطات كبيرة جداً، مما يدعم تبنيها أحد الأنظمة الثابتة، التي من بينها نظام الدولار.

فالجزائر كانت تحتل المراتب الأولى عالمياً من حيث مخزون احتياطات الصرف بـ 162.221 مليار دولار عام 2010، لترتفع إلى 182.224 و 190.661 مليار دولار خلال سنوات 2011 و 2012 على التوالي، لتصل في عام 2013 إلى 194.012 مليار دولار، هذه الزيادات في الاحتياطي كانت من الواضح نتيجة ارتفاع أسعار البترول، إذ سجل سعر البرميل 80.015 و 112.943 و 111.045 و 109.550 في السنوات الماضية على التوالي.

لكن ما لبثت هذه الزيادات أن اتجهت إلى النقصان في السنوات الأخيرة، حيث سجلت الاحتياطات 178.938 مليار دولار عام 2014، ثم 144.133 مليار دولار مع نهاية 2015 أي انخفاض بنسبة 20 %، وهذا يعني فقدان أكثر من 35 مليار دولار في سنة واحدة، وبتاريخ 05 جوان 2016 صرح الوزير الأول السابق عبد المالك سلال لدى افتتاح أشغال الثلاثة بالجزائر أن احتياطات الصرف تبلغ 136.9 مليار دولار، أي انخفاض بنسبة 4.26 % مقارنة بعام 2015 وهذا يعني فقدان أكثر من 6 مليار دولار خلال أقل من سداسي، بمعدل مليار دولار شهرياً، وذلك بسبب التراجع المعتبر لأسعار النفط وصادرات المحروقات وكذا الارتفاع السريع للواردات التي بدأت تتراجع ولكن بوتيرة بطيئة.

أدت العجوزات القياسية في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 إلى تراجع حاد للاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 144.133 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016؛ ومع ذلك، لا يزال مستوى احتياطات الصرف عال، ممثلاً ما يقارب 23 شهراً من الواردات من السلع والخدمات؛ وقد سمح هذا المستوى من الاحتياطات، بتخفيف آثار الصدمة البترولية الكبيرة على الاقتصاد الوطني (Banque d'Algérie, 2017, p. 39).

ولقد كشف بنك الجزائر أن احتياطي الصرف الجزائري فقد السنة الماضية، ما قيمته 16.8 مليار دولار، حيث انتقل من 114.14 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2016 إلى 97.3 مليار دولار مع نهاية 2017؛ وحسب بنك الجزائر، فقد استفادت السوق المالية الجزائرية من تقلبات صرف الأورو مقابل الدولار للتخفيف من حدة التراجع الاحتياطي مقارنة بحجم العجز المسجل في ميزان المدفوعات، والذي قدر بنحو 5 مليار دولار، واعتبر بنك الجزائر أن التراجع المسجل في احتياطي الصرف منذ سنة 2014، يبين حجم الطلب المحلي الداخلي لاسيما بالنسبة للاستهلاك النهائي للسلع والبضائع وحتى الطلبات غير السلعية، في إشارة واضحة من البنك إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد في مختلف المجالات سواء تعلق الأمر بسلع استهلاكية أو خدماتية (بلعمرى، 2018).

في ظل هذه الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري والتدهور المستمر للاحتياطات والتوقعات بنفاذه خلال 30 شهراً مع الصرامة في الإنفاق بحسب تصريحات وزير المالية السابق عبد الرحمان بن خالفة والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي فإنه يجب على الجزائر الإسراع بتطبيق نظام الدولار قبل تآكل الاحتياطات للخروج من هذه الأزمة، لأن الدولار سوف توفر أولاً مناخ جد ملائم لجلب الاستثمار الأجنبي، ثانياً استبدال الدينار بعملة قوية (الأورو أو الدولار) في الاقتصاد من شأنه أن يبعث الطمأنينة لدى المستثمرين ويعيد الثقة والمصدقية في القطاع العام بشكل عام والأسواق المالية على وجه الخصوص، يجعل أنظمة العملة وسعر الصرف أكثر شفافية تحكمها قواعد ثابتة ويمكن التنبؤ بها.

7.2.3. تحقيق التوازن في الميزانية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) الموجود في الملحق عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة العجز في عام 2009، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر البترول، والزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليلبلغ في سنة 2012 حوالي 718.8 مليار دينار.

لقد تم تمويل العجز من سنة 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، فإن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (وهي أقل من 1 % من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا

الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة، إذ سمحت قدرة التمويل هذه للخبزينة العمومية خلال العشريية الأخيرة بالمساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة (Banque d'Algérie, 2014, p. 69).

ليتواصل هذا العجز إذ بلغ 1261.2 مليار دينار عام 2014 ليتم تمويله عن طريق صندوق ضبط الموارد، حيث تم سحب 1155 مليار دينار، أي 20.8 % من قيمة الصندوق عند نهاية 2013.

في سنة 2015 وللجنة السابعة على التوالي، سجلت المالية العامة عجزاً في الميزانية، بسبب الانخفاض في إيرادات الميزانية المرتبطة بالانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات وعن الارتفاع في نفقات الميزانية، حيث بلغ العجز 2553.2 مليار دينار، مقابل عجزاً قدره 1257.3 مليار دينار في سنة 2014، ولقد تم تمويل هذا العجز الميزاني للسنتين بواسطة اقتطاعات معتبرة من قائم هذا الصندوق، إذ انخفض في نهاية 2015 إلى مبلغ 2072.2 مليار دينار، بعدما كان يبلغ 5563.5 مليار دينار في نهاية سنة 2013 أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة 62.8 % خلال سنتين.

في سنة 2016، سجل رصيد الميزانية عجزاً بلغ 2341.4 مليار دينار، ونتج التراجع الطفيف للعجز في مجمله تقريباً، عن انخفاض نفقات التجهيز العمومية، وتم تمويله عن طريق اقتطاع قدره 1387.9 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات، ولجوء الخبزينة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل، من بينها القرض الوطني.

شهد بداية سنة 2017 تآكل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات الذي كان لأكثر من 15 عاماً صمام أمان لسد عجز الموازنة وميزان المدفوعات، ولمن أجل مواجهة عجز الميزانية قررت السلطات اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، أو ما يعرف بطباعة النقود، لمواجهة شح الموارد بسبب تراجع مداخيل تصدير المحروقات، إذ قام بنك الجزائر بضخ 2185 مليار دينار، أي ما يعادل 19 مليار دولار، حتى تاريخ 30 نوفمبر 2017 في إطار التمويل غير التقليدي، في شكل أوراق نقدية مضمونة من طرف الدولة الجزائرية وفق للمادة 45 مكرر من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المكمل بالقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 والتي تنص على أن: "يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر عن الخبزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخبزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار".

التحليل السابق يؤكد على أن هذا الشرط غير متحقق من أجل تبني نظام الدولار، لكن قد يتحقق توازن الميزانية في أي لحظة، بسبب اعتماد سياسة جبائية فعالة، ووجود التمويل غير التقليدي، والتحسين الذي طرأ في أسعار البترول، وإذا ما أرادت الجزائر تطبيق نظام الدولار فعليها استغلال هذه اللحظة التي تتوازن فيها الميزانية.

4. تحليل النتائج:

من خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل للنتائج التالية:

1- إن تبني نظام الدولار في الجزائر من شأنه أن يخلق مؤسسات وبنوك قوية اقتصادياً، الأمر الذي سوف يدعم الاستثمار والتجارة وبالتالي النمو الاقتصادي.

2- إن إدخال نظام الدولار في الجزائر سيؤدي إلى تغيير السياسات الاقتصادية الكلية، التي من بينها التحكم في الكتلة النقدية وضمان الاستقرار في الأسعار وتحقيق كل من الزيادة في النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات والوصول إلى حالة العمالة الكاملة.

3- نلاحظ أن الجزائر في السنوات الأخيرة حافظت على معدلات تضخم منخفض، مما يدعم تبني أحد أنظمة التثبيت، والتي تعتبر الدولار أحد أهم هذه الأنظمة، كما أن هناك تقارب في معدلات التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين: الولايات المتحدة الأمريكية (الدولار) ودول الاتحاد الأوروبي (اليورو)، مما يعني على الجزائر أن تختار بين هاتين العملتين لتكون هي العملة الرسمية للدولة.

4- تعتبر الجزائر من الدول المغلقة تجارياً، رغم أن نتائج الإحصائيات الاقتصادية تؤكد وجود انفتاح اقتصادي، وذلك بسبب خوف الكثير من المستثمرين الأجانب من نظام استثمارها، كما أن القطاع العمومي مهيم بنسبة كبيرة على التجارة، ومن شأن تبني نظام الدولار أن يفتح آفاق جديدة للبلاد، وقطع هيمنة المحروقات على صادرات الجزائر.

5- بما أن المبادلات التجارية تقوم في المقام الأول مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول للجزائر منذ عشرة سنوات بنسبة تقارب 53 % من الواردات الجزائرية و 54 % من صادراتها، فإن أفضل عملة يمكن أن تحل محل الدينار الجزائري هي عملة: اليورو.

6- تعتبر الجزائر من الدول الأولى في الاحتفاظ باحتياطيات سعر الصرف، لكن ما لبث هذا الاحتياطي أن بدأ بالتآكل نتيجة انخفاض أسعار النفط، لهذا يجب عليها تبني نظام الدولار في أقرب وقت قبل نفاذ الاحتياطي وربما التوجه إلى المديونية.

7- لقد سجل رصيد الميزانية في السنوات الأخيرة مستويات سلبية بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع النفقات العامة، لكن قد يتحقق توازن الميزانية في أي لحظة، بسبب اعتماد سياسة جبائية فعالة، ووجود التمويل غير التقليدي، والتحسين الذي قد يطرأ في أسعار البترول، وإذا ما أرادت الجزائر تطبيق نظام الدولار فعليها استغلال هذه اللحظة التي تتوازن فيها الميزانية.

5. الخاتمة:

لإعادة الثقة والمصدقية في نظام الصرف بالجزائر يجب عليها تبني نظام الدولار، خصوصاً في ظل وجود احتياطات صرف كبيرة ومعدلات تضخم منخفضة، ووجود شريك تجاري رئيسي تتم معه المعاملات التجارية بأكثر من 50 % وهو: الاتحاد الأوروبي، وبالتالي اعتماد عملة الأورو لتكون هي العملة الرسمية في الجزائر لن يواجه أي مشاكل.

أما في ما يخص الشروط غير المتحققة فإن الدولار سوف تضع ضغطاً واقعياً على تبني سياسات مماثلة على الفور تؤدي إلى تحقيقها، إذ من شأن إدخال نظام الدولار أن يساهم في الانفتاح الاقتصادي وذلك من خلال جذب التجارة والاستثمار الأجنبي، وخلق مؤسسات وبنوك قوية وذلك من خلال الانضباط المالي الذي يفرضه هذا النظام من عدم تمويل العجز الحكومي أو المصرفي، كما يفرض الانضباط على الإنفاق الحكومي مما يساهم في تقليص النفقات العامة، ويجنب أيضاً الصدمات الخارجية لأسعار النفط لأنه سوف يساهم في تنوع الصادرات.

رغم إمكانية تطبيق نظام الدولار في الاقتصاد الجزائري، إلا أن عملية تطبيقه تنطوي على العديد من المشاكل، إذ يجب على الجزائر الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي إذا ما قررت استخدام الأورو أو الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما قررت استخدام الدولار، وهذه المفاوضات سوف تكون على رأسها عوائد رسوم سك العملة، كما أن تطبيق نظام الدولار ينطوي على العديد من السلبيات التي من أهمها تخلي الجزائر تخلياً تاماً عن سيطرتها على السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، وكذا فقدان أحد الرموز الوطنية ألا وهو: الدينار الجزائري؛ ليبقى في الأخير السؤال مطروحاً: ما بين هذه الإيجابيات والسلبيات هل سوف نشاهد تحول الجزائر إلى نظام الدولار الرسمية في ظل فقدان الدينار الجزائري لخصائص النقود الأساسية؟.

6. قائمة المراجع:

1.6. قائمة المراجع العربية:

- أتيش غوش، و جوناثان أوستري. (ديسمبر، 2009). اختيار نظام لسعر الصرف. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- إدواردو بيرغ، و أندرو بوريتزين. (ديسمبر، 2000). الدولار الكاملة (المزايا والعيوب). قضايا اقتصادية، العدد: 24، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- أندريا فيلاسكو. (2004). أسعار الصرف في الأسواق الناشئة: التعميم نحو المستقبل. تأليف إيلانا كاردوزو، و أحمد جلال، السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- بشرى قطوش. (2009). الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2007-1990). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة. الجزائر.
- سليمان ناصر، و آدم حديدي. (جوان، 2015). تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟ المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 02، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.
- سمير آيت يحي. (2015). تطبيق مجلس العملة كنظام صرف للجزائر. مجلة الباحث، العدد: 15، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.
- سميرة بلعمري. (24 03 2018). قال إنه فقد 17 مليار دولار خلال العام الماضي: هذه تطمينات بنك الجزائر بخصوص احتياطات الصرف. تاريخ الاسترداد 25 04 2018، من <https://goo.gl/RXeS9f>.
- شبكة الصحفيين الدوليين. (27 جوان، 2008). الدولار. تاريخ الاسترداد 02 أكتوبر، 2018، من <https://ijnet.org/ar/blog/الدولة>.
- عبد الرزاق مولاي لخضر. (2012). تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر. مجلة الباحث، العدد: 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.
- عيسى شقبقب. (2011). النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 06، جامعة حسيبة بن بوعللي بالشلف، الجزائر.
- محمد سيد عابد. (1999). التجارة الدولية. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد صايب ميزات. (2012). بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة. مجلة إنسانيات، العدد: 55-56.

2.6. قائمة المراجع الأجنبية:

- Antinolfi, G., & Keister, T. (2001, November/December). *Dollarization as a Monetary Arrangement for Emerging Market Economies. Review The Federal Reserve Bank of St. Louis, Washington.*
- Anurag. (2012, November). *Dollarization: Demand of time or the result of mismanagement of economy. Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 58619, Munich University Library, Munich.*
- Balino, T. (1999). *Monetary Policy in Dollarized Economies. Occasional Paper 171, International Monetary Fund, Washington.*
- Banque d'Algérie. (2014). *Rapport 2013, Evolution Economique et Monétaire en Algérie. Algérie: Banque d'Algérie.*

- Banque d'Algérie. (2017). *Rapport 2016, Evolution Economique et Monétaire en Algérie*. Algérie: Banque d'Algérie.
- Banque d'Algérie. (2017). *Rapport 2016, Evolution Economique et Monétaire en Algérie*. Algérie: Algérie.
- Berg, A., & Borensztein, E. (2000, March). *The Dollarization Debate*. Finance & Development, International Monetary Fund, Washington.
- Bogetic, Ž. (2000). *Official Dollarization: Current Experiences and Issues*. Cato Journal, Vol. 20, No.2, Cato Institute, Washington.
- Calvo, G. (2002, July). *On Dollarization*. The Economics of Transition, Vol. 10, Issue 2.
- Cartas, J. (2010, March). *Dollarization Declines in Latin America*. Finance & Development, International Monetary Fund, Washington.
- Chang, R. (2000). *Dollarization: A Scorecard*. Economic Review, Third Quarter, Federal Reserve Bank of Atlanta, Georgia.
- Cohen, B. (2000). *Dollarization: Pros and Cons*. Paper prepared for the workshop "Dollars, Democracy and Trade: External Influences on Economic Integration in the Americas", The Pacific Council on International Policy, Los Angeles.
- Driessen, K. (2005). *Monetary Policy in Dollarized Economies*. Central banking in the time of integration. Tirana, Albania: Bank of Albania.
- Edwards, S., & Magendzo, I. (2001, December). *Dollarization, Inflation and Growth*. National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 8671, Cambridge.
- Eichengreen, B., & Hausmann, R. (1999, November). *Exchange Rates and Financial Fragility*. National Bureau of Economic Research, Working Paper 7418, Cambridge.
- Genberg, H., & Swoboda, A. (2004). *Exchange-Rate Regimes: Does What Countries Say Matter?* Mussa Fest. Washington: International Monetary Fund.
- Jácome, L., & Lönnberg, Å. (2010, April). *Implementing Official Dollarization*. International Monetary Fund, IMF Working Paper 10/106, Washington.
- Markiewicz, A. (2006). *Choice of exchange rate regime in transition economies: An empirical analysis*. Journal of Comparative Economics, Vol. 34, Issue 1, Belgium.
- Müller, H. (1999, November/December). *From Dollarisation to Euroisation*. Intereconomics, Hamburg.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2011). *OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2011*. Paris: OECD Publishing.
- Quispe-Agnoli, M. (2002). *Costs and Benefits of Dollarization*. Paper prepared for the conference "Dollarization and Latin America: Quick Cure or Bad Medicine?" by Latin American and Caribbean Center, Summit of the Americas Center, Florida International University.
- Sachs, J., & Warner, A. (1995). *Economic Reforms and the Process of Global Integration*. Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 26, Issue 1, Washington.
- Sahay, R., & Vegh, C. (1995, September). *Dollarization in Transition Economies: Evidence and Policy Implications*. IMF Working Paper, WP/95/96, International Monetary Fund, Washington.
- Uzun, A. (2005, November). *Financial dollarization, monetary policy stance and institutional structure: The experience of Latin America and Turkey*. A thesis for the degree of Master of Science of Economics, Middle East Technical University, Ankara.

7. الملاحق:

الجدول رقم (1): درجة حركة رؤوس الأموال والتكامل بين الأسواق المالية

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	الأصول الأجنبية لدى البنوك	إجمالي الأصول لدى البنوك	درجة حركة رؤوس الأموال %
2005	89.6	4209.8	2.12
2006	151.4	5228.9	2.89
2007	132.3	6510.8	2.03
2008	222.4	7287.2	3.05
2009	58.1	7327.3	0.79
2010	28.3	7988.7	0.35
2011	76.2	9002.4	0.84
2012	79.4	9654.4	0.82
2013	48.1	10320.0	0.46
2014	44.7	11976.4	0.37
2015	57.5	12508.7	0.46

المصادر: (2009-2005): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 14، الجزائر، جوان 2011، ص 09.

(2014-2010): بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 32، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 09.

2015: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، الجزائر، جوان 2017، ص 09.

الجدول رقم (2): تطور معدلات التضخم في الجزائر والوم أ والاتحاد الأوروبي

السنوات	م. التضخم										
1985	10.47	1993	20.54	2001	4.23	2009	3.15	2017	0.95	2005	2.82
1986	12.32	1994	29.05	2002	1.42	2010	2.30	2018	1.669	2006	1.58
1987	7.45	1995	29.78	2003	2.6	2011	2.09	2019	3.309	2007	2.27
1988	5.91	1996	18.69	2004	3.6	2012	2.25	2020	2.71	2008	2.67
1989	9.31	1997	5.73	2005	1.6	2013	2.48	2021	1.38	2009	3.39
1990	17.87	1998	4.95	2006	1.8	2014	2.60	2022	0.22	2010	3.22
1991	25.89	1999	2.64	2007	3.9	2015	2.63	2023	-0.058	2011	2.85
1992	31.67	2000	0.34	2008	4.4	2016	4.20	2024	0.216	2012	3.83

المصادر: - من 1985 إلى 2003 :

Conseil National Economique et Social (C N E S): **Rapport: Regards sur la Politique Monétaire en Algérie**, 26^{ème} session plénière, Mars 2005, P 134 et P 142 et P 150.

- من 2004 إلى 2016 : التقارير السنوية لبنك الجزائر لكل سنة، متاحة على الرابط التالي:

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

- بيانات الوم أ والاتحاد الأوروبي:

إحصائيات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org> ، تاريخ الاطلاع: 2018-04-25.

الجدول رقم (3): التصنيف الفعلي للدينار الجزائري حسب تصنيف (RR)

التاريخ	التصنيف (أولي / ثانوي)	التعليقات
1878 - نوفمبر 1942	الربط	أدخل الفرنك الجزائري؛ الفرنك الفرنسي هو العملة القانونية إلى جانب الفرنك الجزائري بعد 8 أوت 1920، وفي 20 ماي 1940 تم إدخال الرقابة على الصرف الأجنبي.
نوفمبر 1942 - 6 ديسمبر 1944	الربط	الجنه البريطاني، وتأسست في منطقة الجنيه الإسترليني
6 ديسمبر 1944 - ديسمبر 1946	الربط	الرجوع إلى منطقة الفرنك الفرنسي
جانفي 1947 - 26 جانفي 1948	الربط / السقوط الحر	الفرنك الفرنسي
26 جانفي 1948 - 20 سبتمبر 1949	السقوط الحر / السوق المزدوج	----

الربط	الفرنك الفرنسي	20 سبتمبر 1949 - 10 أبريل 1964
النطاق الفعلي / السوق الموازي	نطاقات أفقية ± 5 حول الفرنك الفرنسي؛ الديناري محل الفرنك الجزائري؛ تطبيق ضوابط صرف العملات الأجنبية في عام 1967؛ وعلاوة السوق الموازي في حدود 30-70% .	10 أبريل 1964 - 1 أوت 1972
التعويم المدار / السوق المزدوج	الربط الرسمي إلى الفرنك الفرنسي	1 أوت 1972 - 21 جانفي 1974
النطاق الزاحف الفعلي / السوق المزدوج	النطاق ± 5 حول الدولار الأمريكي؛ وصلت علاوة السوق الموازية إلى 469% في أبريل 1985؛ ويرتبط سعر الصرف الرسمي لسلة عملات لم يعلن عنها.	21 جانفي 1974 - ديسمبر 1987
التعويم المدار / السوق الموازي	---	جانفي 1988 - مارس 1994
السقوط الحر / التعويم المدار / السوق الموازي	---	أفريل 1994 - جانفي 1995
النطاق الزاحف الفعلي / السوق الموازي	النطاق ± 2 حول الفرنك الفرنسي / اليورو	فيفري 1995 - فيفري 1999
النطاق الزاحف الفعلي / السوق الموازي	النطاق ± 2 حول الدولار الأمريكي	مارس 1999 - سبتمبر 2016

Source: Ethan ILZETZKI and Carmen REINHART and Kenneth ROGOFF: **The Country Chronologies to Exchange Rate Arrangements into the 21st Century: Will the Anchor Currency Hold?**, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 23135, Cambridge, February 2017, P 5.

الجدول رقم (4): درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري (الوحدة: مليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	GDP	درجة الانفتاح %
2005	46.33	19.86	103.1982285	64.1387
2006	54.74	20.68	117.0273047	64.4465
2007	60.59	26.35	134.9770877	64.41093
2008	78.59	37.99	171.0006919	68.17516
2009	45.18	37.40	137.2110399	60.18466
2010	57.090	38.885	161.2072687	59.53516
2011	72.888	46.927	200.0190573	59.90179
2012	71.736	51.569	209.058992	58.98096
2013	64.867	54.987	209.7550033	57.14
2014	60.129	59.670	213.8100225	56.03058
2015	34.565	52.649	165.8743309	52.57836
2016	29.311	49.437	159.0490967	49.51176

المصادر: أولا- الصادرات والواردات:

- 2005-2009: Banque d'Algérie: **Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2010, P 70.
- 2010-2012: Banque d'Algérie: **Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015, P 48.
- 2013-2016: Banque d'Algérie: **Rapport 2016, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Septembre 2017, P 40.

ثانياً- GDP إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي):

إحصائيات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org> . تاريخ الاطلاع: 2018-04-25.

الجدول رقم (5): نسب التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات (1)	11255	11729	14427	20985	20722	20704	24616	26233	28724	29684
الصادرات (2)	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	41277	40378
النسبة (1)	55.28	54.66	52.21	53.15	52.73	51.15	52.10	52.27	52.20	50.67
النسبة (2)	55.63	52.64	44.60	52.01	51.30	49.09	50.76	55.37	63.52	64.21

المصدر: وزارة المالية: المديرية العامة للجمارك، على الرابط التالي: http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf .

الجدول رقم (6): تطور احتياطات الصرف في الجزائر

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطات	56.18	77.78	110.18	143.1	148.91	162.221	182.224	190.661	194.012	178.938	144.133	114.138
أس. البترول	54.64	65.58	74.95	99.97	62.25	80.150	112.943	111.045	109.550	100.766	53.066	45.005

Source: 2005-2009: Banque d'Algérie: **Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2010, P 70.2010-2014: Banque d'Algérie: **Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015, P 48.2015-2016: Banque d'Algérie: **Rapport 2016, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, September 2017, P 40.

الجدول رقم (7): إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	منها: صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	إيرادات خارج	منها: إيرادات جبائية	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2005	3082.6	2352.7	1368.8	724.2	640.4	2052.0	1030.6
2006	3639.8	2799.0	1798.0	840.5	720.8	2453.0	1186.8
2007	3687.8	2796.8	1738.8	883.1	766.7	3108.5	579.3
2008	5190.5	4088.6	2288.2	1101.6	965.2	4191.0	999.5
2009	3672.9	2412.7	400.7	1259.4	1144.5	4214.4	-541.5
2010	4392.9	2905.0	1318.3	1487.8	1298.0	4466.9	-74.0
2011	5790.1	3979.7	2300.3	1810.4	1527.1	5853.6	-63.5
2012	6339.3	4184.3	2535.3	2155.0	1908.6	7058.1	-718.8
2013	5957.5	3678.1	2062.2	2279.4	2031.0	6024.1	-66.6
2014	5738.4	3388.4	1810.6	2349.9	2091.4	6995.7	-1257.3
2015	5103.1	2373.5	550.5	2729.6	2354.7	7656.3	-2553.2
2016	5042.2	1781.1	98.6	3261.1	2422.9	7383.6	-2341.4

Source: 2015-2009: Banque d'Algérie: **Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2010, P 99.2010-2013: Banque d'Algérie: **Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015, P 71.2014-2016: Banque d'Algérie: **Rapport 2016, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Septembre 2017, P 111.